التسيير المحلي التشاركي آلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

Local Participatory Management Mechanism to Achieve Sustainable Local Development in Algeria.

أ. بن لعبيدي مفيدة

جامعة عنابة

ملخص

بسبب فشل العديد من السياسات في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، أصبح لزاما على الدولة الجزائرية تفعيل مقاربة التسيير المحلي التشاركي; الذي يقتضي إشراك جميع فواعل الإقليم المحلي بدأ من القطاع الخاص، المجتمع المدني ووصولا إلى المواطن المحلي وذلك في التخطيط، التنفيذ والتقييم لمشاريع وبرامج التنمية المحلية بما يؤدي إلى زيادة الفعالية والكفاءة ومن ثم الخروج من معضلة التنمية.

الكلمات المفتاحية:التسيير المحلي التشاركي، التنمية المحلية المستدامة، المقاربة التشاركية

Abstract

Because many policies failed to achieve sustainable development at the local level, it has become imperative for the Algerian state to activate Local Participatory Management Approach, which requires the involvement of all actors in the local territory starting from private sector, civil society down to local citizen and that in the ; planning, execution and evaluation of local development projects so as to increase efficiency& effectiveness, then get out of the development dilemma.

Key words : Local Participatory Management, Sustainable Local Development, Participatory Approach.

مقدمـــة

تغيرت مفاهيم التنمية المحلية من المنظور التقليدي الذي كان يعتبر الإدارة المحلية بمثابة الفاعل الرئيسي والوحيد في عملية التنمية على المستوى المحلي، إلى منطق جديد قوامه مشاركة مختلف الأطراف الفاعلة على مستوى الإقليم في إطار مقاربة تشاركية تجمع ; القطاع الخاص المحلي، المجتمع المدني المحلي والمواطن المحلي إلى جانب الوحدات المحلية.

تم طرح المقاربة التشاركية في بداية الأمر كآلية لتحقيق التنمية والديمقراطية على المستوى الوطني، ثم بدأ التفكير في إدماجها ضمن المستويات تحت الوطنية Infranational الجهوية والمحلية نظرا للعديد من المزايا التي توفرها، على صعيد التنسيق، المشاركة، الكفاءة، وتحقيق المردودية.

وبما أن الجزائر تعاني أزمة تنمية متعددة الأبعاد والمستويات فقد كان لزاما عليها أن تعيد النظر في أساليب تقديم الخدمة العمومية على المستويين المركزي والمحلي وفقا لمبادئ التسيير العمومي الجديد الذي يركز على النتائج Outcomes والمردودية La Rentabilité، بحيث تتحول العلاقة التقلدية: الإدارة/المواطن إلى مقدم الخدمة/الزبون،

وفي ظل هذه المعادلة الجديدة يصبح المرتفق/الزبون من يحدد مواصفات الجودة المطلوبة من خلال الاحتكاك المباشر مع الأجهزة العمومية عبر آليات المشاركةLa Participation، المشاورة La Concertation والمساءلة La Redevabilité والتي تتاح عند تفعيل التسيير المحلي التشاركي.

الإشكالية

- ✓ كيف يساهم التسيير المحلي التشاركي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟ وماهي الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتفعيل المقاربة التشاركية على المستوى المحلي؟
- ✓ فيما تتمثل فواعل التنمية المحلية في ظل التوجه نحو التسيير المحلي التشاركي؟ وهل تلك الفواعل على قدر كاف من التأهيل لأداء أدوار إيجابية في عملية التنمية؟

الفرضيات

- ✓ إن تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر مرهون بإشراك جميع فواعل الإقليم المحلي من قطاع خاص، مجتمع مدني ومواطن محلي إلى جانب الإدارة المحلية.
- ✓ يؤدي تفعيل المقاربة التشاركية على المستوى المحلي إلى تسريع وتيرة التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.
- ✓ كلما اعتمدت الإدارة المحلية الجزائرية على التسيير المحلي التشاركي كلما انعكس ذلك إيجابا على برامج ومشاريع التنمية المحلية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية موضوع الدراسة في كونه يقترح حلا فعالا لأزمة التنمية المحلية في الجزائر وذلك من خلال تفعيل آليات التسيير المحلي التشاركي، فإذا أخذنا في الحسبان العامل الجغرافي المتمثل في قرب الإدارة المحلية من المواطن وإدراكها العميق لاحتياجاته ومتطلباته، يكون التسيير المحلي التشاركي بمثابة الحل الأمثل والأنجع، خاصة وأن القوانين الأخيرة للعمل المحلي في الجزائر المتمثلة في قانون 11-10 المتعلق بالبلدية وقانون 12-07 المتعلق بالولاية، أشارت صراحة إلى وجوب تفعيل المقاربة التشاركية وجعل تلك الهيئات إطارا لممارسة الديمقراطية الجوارية.

المناهج

- ✓ المنهجين الوصفي والتاريخي

وظف المنهج الأول في عرض المتغير الأساسي الذي تدور حوله الدراسة "التسيير المحلي التشاركي" من حيث المضمون، الفواعل، الأهداف والآليات، أما المنهج الثاني فقد استخدم في تتبع التطور التاريخي لظهور المفهوم.

- ✓ مقاربة الديمقراطية التشاركية /التقاربية/الجوارية

يرتبط مفهوم التشاركية بالمجتمع الديمقراطي المفتوح، وتستدعي هذه المقاربة أن يكون للمواطنين دور ورأي في صناعة القرارات المؤثرة في حياتهم بشكل مباشر، وتتميز بكونها تساهم في ترقية إسهام مختلف الفواعل الرسميين وغير الرسميين في عملية التنمية.

هيكل الدراسة

أولا/مضمون التسيير المحلي التشاركي.

ثانيا/فواعل التنمية المحلية في ظل مقاربة التسيير المحلي التشاركي.

ثالثا/نماذج عن تفعيل التسيير المحلي التشاركي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

أولا/مضمون التسيير المحلي التشاركي

1- التسيير المحلي التشاركي وفلسفة التسيير العمومي الجديد NPM(*)

يشير التسيير المحلي التشاركي إلى عمل المنتخبين المحليين على إدماج جميع فواعل الإقليم في تسيير الشأن المحلي، فلا يقتصر الأمر على حضور المواطن كملاحظ بل يقتضي مشاورات فعلية حول الخيارات التنموية الكبرى التي تمس مختلف أبعاد حياتهم، يستهدف الحد من انتشار الفساد ومن ثم إعادة بناء الثقة بين المنتخب والناخب المحلي، يتطلب تفعيله الشروط التالية:

- ✓ إجراءات إدماج المواطن في إعداد المخططات البلدية للتنمية، المخططات السنوية للاستثمار والميزانية،
- ✓ أطر التشاور، الحوار والتقييم للمشاريع التنموية،
- ✓ النشر لقرارات المجلس الشعبي البلدي عبر وسائل الإعلام المحلي[1].

يندرج التسيير المحلي التشاركي ضمن فكرة التسيير العمومي الجديد كأحد أهم الآليات القائدة للكفاءة وتحفيز الفعالية أو ما يسمى[2] Les 3 E :Efficacité, Efficience, Economie، حيث يعمل هذا التسيير على تقوية الرقابة الديمقراطية من طرف المواطنين ومختلف الفعاليات المجتمعية، مع نشر ثقافة إدارية تسمح برؤية جديدة وانسجام أكثر على مستوى السياسات العامة في ظل لامركزية حقيقة[3].

ويشير الباحث في علم الاجتماع السياسي Michel Crozier أنه إذا لم تتحول الدولة نحو لامركزية فعلية تفقد حجما كبيرا من مصداقيتها، أما الباحث Pierre Calame اعتبر التشاركية شرطا للتسيير الفعال والكفؤ للشأن العام، مؤكدا أن الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن تحقيقها إلا في ظل مقاربة تشاركية بين الدولة والجماعات المحلية، وبين الأخيرة والقطاع الخاص المحلي في مرحلة لاحقة[4].

وحسب "دليل تشجيع التبادل بين الجماعات المحلية الفرانكفونية" حول تجارب التسيير التشاركي الذي أعدته الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الفرانكفونية، يعد التسيير التشاركي مبادرة تعميم حوار بين المنتخبين المحليين ومجموع الأطراف الدائمة ذات العلاقة بالقرارات انه أيضا نظام تسيير أكثر جودة وأداء، للشؤون المحلية وفق معادلة رابح-رابح Win-Win بالنسبة للجماعات المحلية والمواطنين[5].

أما Frani LYOTI نائبة رئيس البنك الدولي في كتابها "Cities In Globalizing World" الصادر سنة 2006 فقد اعتبرت التسيير المحلي التشاركي مجموع العمليات التي تراعي الروابط بين الأطراف المعنية/ السلطات المحلية، المواطن والقطاع الخاص المحلي، للتشجيع على المشاركة، التفاوض بين مختلف الفعاليات والابتكار بشفافية في سياسات إدارة الإقليم[6].

2-التسيير المحلي التشاركي في الجزائر

بالعودة إلى مبادئ العمل العام وفلسفة تسيير وتقديم الخدمة العمومية في الجزائر، نجد عددا من البرامج الرسمية والقوانين التي نصت على ترقية الخيار التشاركي، فبرنامج الدولة للحكامة نص على تعزيز الإدارة التشاركية، الديمقراطية الجوارية وإشراك المجتمع المدني في عملية التشاور حول اختيار البرامج التنموية[7].

كما شكل ترقية الديمقراطية التشاركية أهم محاور مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، حيث أكد المخطط على وضع الحكومة لإطار توافقي يسمح بتكريس المواطنة، من خلال إجراءات شفافة، قنوات دائمة للحوار والتشاور حول تنفيذ القرارات والمشاريع الموجهة لتلبية طلبات المواطنين من خلال الخطوات التالية:

- ✓ تدعيم المجتمع المدني ببرامج تطوير نوعي وتعزيز للقدرات ووسائل العمل،
- ✓ وضع خارطة طريق للتقسيم الإداري الحالي بهدف التكفل بضرورات التنمية المحلية وتقريب الإدارة من المواطن، لا سيما مناطق الجنوب والهضاب العليا،
- ✓ تدارك الفوارق بين الجماعات المحلية من خلال التعاون المشترك بين البلديات ضمن رؤية التكفل الفعال بحاجيات تطور السكان وتعزيز الديمقراطية المحلية،
- ✓ تعزيز الجماعات الإقليمية بالوسائل البشرية والمادية قصد تمكينها من أداء دورها بأكثر فعالية في دفع عجلة النمو المحلي،
- ✓ تحديث التسيير المالي للجماعات المحلية وتعميم تكوين المنتخبين المحليين والمستخدمين الإداريين للبلديات والإدارة العامة للولاية[8].

أما على مستوى النصوص القانونية، فقد تضمن كل من قانون البلدية والولاية إشارة صريحة إلى وجوب تعزيز التوجه التشاركي على المستوى المحلي، حيث اعتبر قانون 11-10 المتعلق بالبلدية أن الأخيرة تعد إطارا مؤسسيا لممارسة الديمقراطية والتسيير الجواري على المستوى المحلي، وأنها مكلفة بالسهر على توفير أطر ملائمة للمبادرات المحلية التي تحفز المواطنين على المشاركة[9]، أما قانون 12-07 المتعلق بالولاية فقد أقر بدوره عددا من الآليات التي تساهم في تعزيز المقاربة التشاركية فأتاح إمكانية إقامة علاقات تعاون لامركزي Coopération Décentralisée مع جماعات إقليمية أجنبية، إضافة إلى إمكانية التعاون ما بين الولايات والبلديات L'Intercommunalité داخل التراب الوطني[10].

3-مبررات إدماج التسيير التشاركي ضمن مستويات العمل المحلي

نتيجة فشل الحكومات ومؤسساتها في تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية وفقا لتطلعات المواطن، ونظرا لأهمية المشاركة فقد ركزت المنظمات الدولية كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي... على وجوب توفير البيئة المناسبة لتعزيز لصنع السياسات التنموية الفعالة، مؤكدة على مقوم الشراكة التي تعود جذورها إلى تسعينات القرن الماضي في الخطاب الأممي والمؤتمرات الدولية[11].

ففي ظل المقاربة التشاركية يصبح دور الأجهزة المحلية مرتكزا على الكيف لا على الكم وعلى تمكين المواطنين لا مجرد خدمتهم، وعليه تقوم الوحدات المحلية بتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، إضافة إلى دراسة كيفية خوصصة

بعض المرافق لزيادة الكفاءة والفعالية وكذا تطوير الموارد البشرية من خلال إنشاء المدارس، المعاهد والكليات، فالتعليم من القضايا الرئيسية في تنمية الاقتصاد المحلي[12].

وتشير أدبيات الإدارة والحكم المحلي La gouvernance Locale إلى أهمية تطوير وتعظيم القدرات الإبداعية للوحدات المحلية والتركيز على إرضاء المواطن، وأن العبرة لم تعد بالخدمة ذاتها ولكن بقيمتها كما يراها المواطن/الزبون سواء كانت مباشرة أو من خلال هيئات أخرى، ومثال ذلك قيام مؤسسةBertelsman الألمانية بتخصيص جائزة سنة 1993 حول موضوع "الديمقراطية والكفاءة في الحكم المحلي" واضعة سبعة معايير لاختيار أفضل تجربة على النحو التالي:

- ✓ الأداء La performance وسير العمل في ظل رقابة ديمقراطية،
- ✓ التوجه إلى المواطن الزبون،
- ✓ التعاون بين السياسيين والإدارة في ظل إدارة لامركزية،
- ✓ توافر نمط إداري تعاوني مع القدرة على الابتكار والتطوير[13].

4-مزايا تفعيل التسيير المحلي التشاركي

- ✓ تحقيق التنافسية في تقديم الخدمة المحلية

تؤدي المنافسة إلى تحسين الأداء وزيادة الكفاءة في تقديم الخدمات، ومن مظاهرها ; المنافسة بين المنتخبين المحليين للحصول على رضا وتأييد المواطنين، وكذا فيما بين المجالس المحلية للحصول على إيرادات جبائية أكبر ومن ثم دعم الاستقلالية في صنع السياسة المحلية والقدرة على التأثير على حياة المواطنين.

- ✓ دعم الموارد المالية الذاتية

تصل الإعانات الحكومية للأجهزة المحلية غالبا إلى نسبة 80 %الأمر الذي ينتقص من حرية واستقلالية الأخيرة في ترتيب الأولويات والمشروعات التي تهم المجتمع المحلي، ويتطلب الأمر توسيع سلطاتها في الحصول على الإيرادات الذاتية عبر الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني فيكون لها ميزانية مستقلة، من خلال توسيع صلاحيات فرض الضرائب والرسوم ومن ثم تساعد على ترشيد الإنفاق المحلي وتطوير القدرات الفنية والإدارية للموظف المحلي[14].

- ✓ زيادة المشاركة الشعبية

من شأن التسيير المحلي التشاركي الإسهام في رفع معدلات المشاركة الشعبية ومن ثم زيادة قدرة المواطن على الاختيار بين البدائل التي تقدمها الأجهزة المحلية، القطاع الخاص والمجتمع المدني، كما يساهم في عقلنة صنع القرارات والسياسات المحلية ويزيد فرص مساءلة المنتخبين المحليين عن نتائج سياساتهم، بالنظر إلى الدور السياسي للمواطن المحلي وفق آليات التشاور والمحاسبة[15].

5-أهمية التسيير المحلي التشاركي

-يضمن فهما أكثر عمقا لمتطلبات المواطن المحلي على المدى البعيد فيتم دمجها ضمن السياسات المحلية،

-يزيد الانسجام الاجتماعي والتماسك من خلال استماع الإدارة للمواطن والتشاور معه أو مع ممثليه،

-تطوير التسيير وزيادة الفعالية والمردودية بفعل توظيف الخبرات والمعارف الموجودة لدى الأطراف المشاركة في عملية التسيير[16]،

-لا تقتصر التشاركية على التخطيط، التسيير أو التنفيذ بل تتعدى إلى تقييم التسيير المحلي من طرف المواطنين، من خلال مؤشرات الفعالية والكفاءة لمساعدة السلطات المحلية على اعتماد إجراءات تصحيحية[17].

ثانيا/فواعل التنمية المحلية في ظل مقاربة التسيير المحلي التشاركي

1-القطاع الخاص المحلي

يصطلح على هذا التوجه الجديد باللامركزية الاقتصادية/لامركزية السوق Decentralization Market أي تهيئة الظروف التي من شأنها إنتاج وتقديم الخدمات والسلع وفق آليات السوق، وبمعنى أوضح أن تنأى الهيئات المحلية عن مسؤولية القيام ببعض الأنشطة بنفسها وتحولها للقطاع الخاص عبر أسلوب التخليDivestment الذي يأخذ أشكالا متعددة منها:عقود الخدمات، عقود الإدارة، منح الامتياز ونظم BOT .بمختلف أشكالها وحتى الخوصصة الكلية[18].

1-1 العوامل المؤثرة في التحول نحو القطاع الخاص في مجال الخدمة العمومية المحلية

- ✓ المساءلة:إن الخدمة ذات القيمة العالية والمهمة للمجتمع يتم تقديمها عند المستوى الأدنى المقبول خاصة عندما ينطوي دافع الربح لدى القطاع الخاص على تكاليف عالية جدا، لذا فالخدمات موضع المساءلة العالية من المجتمع ينخفض احتمال تقديمها للقطاع الخاص،
- ✓ الإنتاج والكفاءة والتكلفة:لتحقيق الأهداف المذكورة تلجأ الإدارة المحلية إلى القطاع الخاص لاسيما في ظل وجود التنافسية في تقديم الخدمة،
- ✓ العوامل السياسية والمؤسسية والقانونية:كلما زادت درجة الانضمام للنقابات العمالية قل حدوث التعاقد الخارجي مع القطاع الخاص،
- ✓ الضغوط المالية:في حال عجز الميزانية المحلية وزيادة معدلات الضرائب على المواطنين هنا تلجأ الإدارة المحلية للتعاقد مع القطاع الخاص،
- ✓ برامج المساعدة الفنية:الخاصة ببناء القدرات المحلية التي تبنتها الوكالات الدولية تزيد من احتمالات اللجوء إلى أسلوب التعاقد[19].

1-2 دور الإدارة المحلية في ظل التحول نحو القطاع الخاص

يقتصر دور الوحدة المحلية على تحديد نوعية ومواصفات الخدمة المطلوبة والإشراف على أدائها بصورة صحيحة، فتتولى مهام التوجيهSteering وليس التجديفRowing، وبهذه الطريقة يمكن للبلديات التعاقد مع شركات خاصة لتنظيف المدينة وصيانة بعض المنشآت...وتشير الدراسات إلى أن هناك تزايدا في عدد الوحدات المحلية التي تتعاقد مع القطاع الخاص غير أنه يشترط في العروض المقدمة للقطاع الخاص أن تكون ذات قيمة تجارية[20]، ومن المزايا التي يحققها التحول نحو القطاع الخاص نذكر:

- ✓ توفير التكلفة ودراسة الجدوى للمشاريع الخدمية بما يحقق الكفاءة والتنافسية لكون الهيئات المحلية لا تتوفر بمفردها على الموارد المالية،[21]
- ✓ توفير الخبرات والمعارف اللازمة للعملية التنموية وزيادة الاهتمام بالمورد البشري تأهيلا وتكوينا،
- ✓ توفير إيرادات مالية فورية تستغل عائداتها في المشاريع التنموية وفي هذا الصدد أبرمت ولايات جزائرية مثل:الجزائر، سكيكدة وعنابة شراكة مع شركة DISLORADO الإسبانية في مجال تحلية مياه البحر لتغطية احتياجات الولاية بالماء الشروب[22].

3-1 شراكة القطاع العام والقطاع الخاص في مجال تقديم الخدمة العمومية المحليةPPP

تندرج في إطار مبادرة إصلاح الدولة وديناميةالشراكة التي أكد عليها ثالوث الاقتصاد العالمي/صندوق النقد، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة[23]، يعود أول تطبيق لها إلى سنة 1880 في فرنسا حين تم تفويض تقديم خدمات عمومية للخواص، لكن الظهور الفعلي للمصطلح يعود لسنوات 1970-1980 في إطار عمليات التعمير في الولايات المتحدة قبل تطبيقها في بريطانيا سنة 1990، وتعد BOT الشكل الأنجلوساكسوني لشراكة القطاعين[24]، وقد حدد "الكتاب الأخضر" الصادر عن اللجنة الأوروبية الصادر في 30 أفريل 2003 أربعة معايير تميز هذا النوع من الشراكة :

- ✓ المدة الطويلة للعقد تطرح تعاونا بين شريك عام وآخر خاص على عدد من الأصعدة لتحقيق مشروع،
- ✓ التمويل يكون على حساب المتعامل الاقتصادي/ القطاع الخاص،
- ✓ الدور الهام للمتعامل الاقتصادي في جميع راحل المشروع: التحديد، التنفيذ، التمويل أما الشريك العمومي فيحدد الأهداف والمصلحة العامة، نوعية الخدمة، سياسة الأسعار، الرقابة...
- ✓ تقاسم المخاطر بين الشريكين العمومي والخاص.

تختلف PPP (**) عن الخوصصة La participation في كون الدولة تبقى في ظل هذا النوع من الشراكة المالك للأصول والمقدم للخدمة العامة أمام المواطن وتكون حاضرة في جميع مراحل المشروع كما أنها من يحدد سياسة الأسعار، أما في ظل الخوصصة يصبح القطاع الخاص المستفيد الوحيد كما أنه من يحدد الأنشطة، الخدمات المقدمة بعد دراسة السوق[25].

ومن المؤسف أنه لا يوجد في الجزائر قانون خاص بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لا سيما الأجنبي حيث تتم مناقشتها في إطار قانون الاستثمار، مع ذلك شرع في تطبيق بعض مشاريع الشراكة سنة 2010 في إطار البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 في مجال:المياة، الطاقة، الاتصالات والنقل، وتجدر الإشارة هنا إلى إتباع الجزائر للنموذج الفرنسي في الشراكة بين القطاعين من خلال التسيير المفوض التعاقدي[26] Gestion Déléguée par Contrat.

ويعد عقد الامتياز Contrat Concession أشهر أنواع عقود الشراكة التي اتبعتها الجزائر في مجال تقديم الخدمة العمومية المحلية، ويعرف على أنه عقد إداري يتم بمقتضاه إسناد إدارة أحد المرافق العمومية الاقتصادية إلى

شخص من أشخاص القانون الخاص/فرد أو شركة لمدة زمنية محددة لتحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله على مسؤوليته بواسطة أمواله وعماله، مقابل تحصيل رسوم من المنتفعين بخدمات المرفق.[27]

وبالعودة إلى قانون 11-10 المتعلق بالبلدية نجد المادة 149 تنص على عقد امتياز المرفق البلدي حيث أقرت إحداث مصالح عمومية تقنية إضافة إلى جانب مصالح الإدارة العمومية قصد التكفل على وجه الخصوص ب:المياه، النفايات،...كما أشارت المادة 150 من ذات القانون إلى أن كافة المجالات المذكورة في المادة 149 تكون محل الامتياز، أما امتياز المرفق الولائي فحددته المادة 227 من قانون 12-07 المتلعق بالولاية في المجالات التالية: الطرقات، مساعدة الأشخاص المسنين، النقل العمومي، حفظ الصحة ومراقبة النوعية...والمادة 141 التي تمكن الولاية من إنشاء مصالح عمومية ولائية [28].

2-المجتمع المدني المحلي

تسهم هذه المؤسسات في إشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمهم في جماعات ذات تأثير في السياسات العامة المحلية، كما تساعد على تجاوز فشل السوق أحيانا فالتعاونيات Coopératives مثلا تساعد المجتمع المحلي على الحصول على ميزة نسبية في المعاملات التجارية بإعطاء الأسعار التنافسية لذوي الدخول المتدنية من خلال البيع المباشر دون وسطاء [29].

2-1 عوامل إشراك القطاع الثالث في مجال التنمية المحلية

- ✓ إيجابية العلاقة بين المشاركة المدنية وارتفاع الأداء الاقتصادي، حيث ربط الأكاديمي الأمريكي Robert Botnam بين الحكم الراشد ووجود قطاع طوعي صحي[30]،
- ✓ التأثير القوي لمؤسسات المجتمع المدني في مسار التنمية المحلية عند تعاونها مع الإدارة المحلية عبر تبني سياسات اقتصادية تسعى للحد من الفقر وحماية البيئة،
- ✓ تؤدي دورا هاما في خلق الظروف الاجتماعية الضرورية للتنمية، فغرف التجارة مثلا تستقطب صناعات وأعمال جديدة في مناطقها، كما تقوم بإجراء المسوح الميدانية لمعرفة أعمق بالمميزات المحلية لمزاولة النشاط الاقتصادي[31]،
- ✓ يمنح المجتمع المدني أعضاؤه مهارات عديدة تتيح لهم فرصا كبيرة، ففي فرنسا مثلا يحاكي العمل الجمعوي القطاع الخاص بدفع الضرائب، إذ يسمح القانون الفرنسي للجمعية المرخص لها بمزاولة أنشطة اقتصادية شريطة عدم تعارضها مع أهداف الجمعية.[32]

2-2 مستويات تدخل المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية

- ✓ المستوى الاجتماعي ; تستطيع تلك المؤسسات إيجاد الحلول للعديد من المشكلات والمطالب الصادرة عن الفئات المحرومة،
- ✓ المستوى الاقتصادي ; يمكن للعمل الجمعوي التصدي للفساد والرشوة في مجال الأعمال والتجارة وتعبئة الرأي العام المحلي،[33]

- ✓ المستوى التضامني ; دفع المواطنين للمشاركة الحرة الواعية في تحديد ورسم البدائل والتنموية على المستوى المحلي، كما أنها أداة رقابة فعالة على طرق إدارة الشؤون المحلية [34].

3-المشاركة الشعبية للمواطن المحليParticipation Citoyenne

تعني إسهام المواطن في تحديد وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية التي تعني مستقبلهم بالدرجة الأولى، من خلال لنقاش الاستراتيجيات إلى غاية الإسهام المادي في تمويل المشاريع، تعد مقاربة نفعية للسلطات المحلية حيث تستثمر خبرات ومعارف الأفراد لتحسين محيطهم بواسطة جهودهم الذاتية، وبهذا أضحت المشاركة دعامة أساسية في توجيه التنمية المحلية، إذ تعمل على توفير رؤية مستقبلية واضحة بإشراك مختلف شرائح المجتمع في تحسين الواقع المعيشي والاستفادة من المبادرات والأفكار البناءة [35]، ويمكننا أن نحدد مجالات المشاركة في عدة نواح أهمها:

- ✓ تحديد المطالب والاحتياجات المشاركة في التخطيط للبرامج،
- ✓ اقتراح أساليب مواجهه،
- ✓ تنفيذ الخطط والبرامج ومتابعتها والرقابة على تنفيذها،
- ✓ الاستفادة من الخطط والبرامج المنفذة[36].

3-1مزايا المشاركة الشعبية

- ✓ مساهمة الناس في صنع التغييرات الهامة التي تجري بمجتمعاتهم والسيطرة عليها تؤدي إلى نمو إحساسه بكيانه الشخصي،
- ✓ الفهم المتكامل لكيفية التعامل مع المشكلات، كون السكان المعنيين بتلك المشاكل فمن المنطقي أن يشتركوا في حلها،
- ✓ قبول ونجاح القرارات التي تتم بالمشاركة والعمل على تنفيذها والدفاع عنها[37]،
- ✓ زيادة أوجه التعاون والتنسيق بين الأطراف التي ترتبط بالعملية التخطيطية،
- ✓ تقليل الفوارق الطبقية الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم ترسيخ الديمقراطية بالمجتمع،
- ✓ تصويب القرارات والسياسات التنموية مما يؤدي إلى آراء مطورة أكثر لو كانت السياسات والقرارات التنموية الناجمة عن لجان التخطيط[38]،
- ✓ تقليل التكاليف وتخفيف العبء عن الإدارة المحلية وفي ضوئها تحولت التنمية المحلية إلى مسؤولية مشتركة بين الحكومات المحلية والمواطنين فكلما ارتفعت المشاركة ازدادت مؤشرات التنمية [39].

ثالثا/نماذج عن تطبيق التسيير المحلي التشاركي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

1- النماذج الغربية

- ➢ عملية الأبواب المفتوحة Opération Portes Ouverts

تمثل فرصة للقاء بين المنتخبين المحليين، الموظفين والمواطنين لعرض الأنشطة والمشاريع التي قامت بها البلدية ومناقشة المواضيع المعنية بالحياة المحلية، تسمح للإداريين بمعرفة أداء ومجالات تدخل الوحدات المحلية عبر عروض وشروحات

يقدمها المنتخبون المحليون والتقنيون، كما تسمح للبلدية بتحديد اجراءات مسبقة ومعرفة انتظارات المواطن المحلي، من شروط نجاح العملية:

- ✓ إعلام المواطن المحلي أسبوعان قبل المبادرة عبر الجرائد المحلية، الإذاعة، التلفزيون، المواقع الإلكترونية...
- ✓ اختيار مكان سهل ومحدد بدقة وتحضير وثائق العرض:لوحات عرض، مطويات، ملصقات... وتكوين الموظفين المحليين بهدف الإجابة عن تساؤلات الزوار حول المشاريع الحالية والمستقبلية[40].

من الأمثلة عن تطبيق عملية الأبواب المفتوحة ;الأسبوع البلدي لكبك Semaine Québécoise des Municipalités، ينظم مرة سنويا لإعلام المواطن المحلي حول أداء المجالس المنتخبة، حيث تدعو مدينة Terrebonne مواطنيها لاكتشاف خدماتها بتنظيم يوم أبواب مفتوحة ولتحفيز الحضور تقترح ألعابا وجوائزا، في ذات السياق ولكن في إطار مقاربة النوع الاجتماعي; قامت بلدية Rosario/الأرجنتين منذ سنة 2003 بتخصيص نسبة 30% للنساء لحضور الاجتماعات العامة لبحث القضايا واقتراح مشاريع ذات علاقة بالاحتياجات النسوية[41].

- ➢ المحاسبة على العهدة Compte Rendus de Mandat

عبارة عن اجتماعات عامة يستطيع المنتخبون المحليون من خلالها التعبير عن إنجازاتهم وتبيان الالتزامات المعبر عنها خلال الحملة الانتخابية، والحصول على أراء المواطن المحلي حول تلك الإنجازات، تعد فرصة لمحاسبة المسؤولين مباشرة وتتم مرة كل ستة أشهر، ومن الأمثلة الرائدة في هذا المجال Comptes Rendus de Mandat à Paris بهدف تقديم حساب عن النشاط المحلي.

حيث ينظم عمدة باريس سنويا منذ 2001 اجتماعا للمساءلة عن العهدة ليمس حاجات المواطن، ينظم في 20 مقاطعة في الثلاثي الأخير للسنة وتختتم بتبادل شامل على الموقع الإلكتروني للمقاطعة، بالإضافة إلى نموذج Open; data حيث أطلقت بلدية باريس في جانفي 2011 موقعا للمعطيات المفتوحة Parisdatat يضم بيانات حول: الإنارة العمومية، إحصائيات حول المشاريع، التراث الثقافي للمنطقة...على[42] http://opendata.Paris.fr

- ➢ معرفة انتظارات المواطن عبر استشارة المجتمع المدني Consultation de Société Civile

يتم ذلك بالاستشارة المنتظمة لفواعل الحركة الجمعوية، لمعرفة الرأي العام المحلي حول أحد البرامج أو المواضيع في فترة زمنية معينة، يتم ذلك من خلال:الاستفتاء، التصويت، سبر الأراء... من الأمثلة التي يمكن رصدها في هذا المجال نذكر:

- ✓ Office de consultation publique de Montréal

عبارة عن هيئة أنشأتها البلدية لا تضم في عضويتها المنتخبين أو الموظفين المحليين، تمارس دورا حياديا حيث تضم المواطنين، المقاولين والمدينة، مهمتها إجراء عمليات استشارة عامة[43].

- ✓ مبادرة Nantes 2030

حيث أطلقت المدينة مشروع Métropole Nantaise أفق 2030 حيث تتيح 24 بلدية مبادرة مشاركة السكان وفواعل الإقليم على مدى 24 شهرا، عبر اجتماعات عمومية يتم فيها إثراء حول قضايا تهم المنطقة على الموقع [44] http://www.mavilledemain.fr.

- الفضاءات الدائمة للتشاور Concertation

عبارة عن هيئات تضم المواطنين، الموظفين والمنتخبين المحليين تحت مسميات عدية منها لجان الأحياء، مجالس المواطن، لجان السكان، مجالس الشباب... تجتمع بصفة منتظمة للنقاش ومن أمثلتها التطبيقية:

- Conseil Consultative de La Ville de Dakar

لجعل التسيير المحلي ذا طابع تشاركي، قامت مدينة داكار بالشراكة مع المجتمع المدني بإنشاء مجلس استشاري سنة 2009 في كل بلديات المقاطعة، يجمع ويدرس اقتراحات المواطنين حول المشاريع التنموية التي تنقح وتحال على المجلس البلدي المنتخب لتجسيدها، كما تتيح البلدية أرقاما خضراء تحت الخدمة للتواصل المباشر مع المسؤولين.

- Comités de Concertation Communale à Nouakchott

مشروع المجتمع الحضري تم إعداه سنة 2011 بالشراكة مع السفارة الفرنسية لجان مشورة لكل بلدية، تضم أعضاء المجتمع المدني المحلي والمنتخبين المحلين بعض أعيان البلدية وممثلين عن الدولة لبحث مسائل التنمية وتخطيط مشاريع مستقبلية.[45]

- Certification Citoyenne à Saint-Louis/ Sénégal

حيث انخرطت 25 جماعة محلية سنغالية في برنامج تدقيق وضعه المنتدى الأهلي بالشراكة مع الفرع السنغالي لمنظمة الشفافية الدولية كوسيلة لفهم جيد للتسيير العمومي المحلي عبر آلية تدقيق مواطني Audit مبني على قاعدة مرجعية أساسية وهي مقومات الحكم الراشد المحلي منها:الإنصاف، الفاعلية، المردودية، المحاسبة، المشاركة...

- التنسيق بين الجامعة والهيئات المحلية Collaboration Ville-Université

لمعرفة مؤشرات رضا المواطن المحلي عن أداء البلدية، قامت مدينة Besançon بالتنسيق مع جامعات Aix-Marseille III وFranche Comité بدراسة انطباع ورأي 800 شخص حول التسيير المحلي لمدة 4 أشهر، وكانت مؤشرات القياس تدور حول:إدراك الخدمة العمومية، الديمقراطية التشاركية، التكفل باحتياجات الأسر...يتم تحليل الإجابات من قبل جامعيين مختصين ثم تحال على السلطات المحلية للبلدية لوضع مخطط عمل للتكفل بانشغالات المواطن ومن ثم تحسين نوعية الخدمة المحلية[46].

- الميزانية التشاركية Le Budget Participative

تعد البرازيل منشأ فكرة الميزانية التشاركية على المستوى المحلي، حيث تم تطبيقها بداية في مدينة Porto-Alérge، ليتم محاكاة التجربة بعد نجاحها في زيادة معدلات نمو الاقتصاد المحلي من طرف باقي مدن الدولة بل وفي دول أخرى.

- ✓ ظهور فكرة الميزانية التشاركية

تعد طريقة لإعداد ومتابعة الميزانية المحلية من طرف الشعب، تعود جذور تطبيقها إلى ثمانينات القرن الماضي من طرف مدينة Porto-Alérge الواقعة جنوب البرازيل والتي كانت تضم آنذاك 1.300.000 ساكن، ارتبطت الفكرة بمجيء سلطة تنفيذية جديدة للبلدية من حزب العمال، لتصبح التجربة بعد نجاحها عالميا نموذجا أولاه البنك الدولي عناية خاصة منذ سنة 1999 حين أقام مؤتمرا دوليا في المدينة للتعريف بالتجربة ومحاولة تعميمها دوليا، ومنذ ذلك الحين أصبحت الميزانية التشاركية إبداعا هائلا في مجال الحكم المحلي الراشد[47].

كان اليسار البرازيلي من أكثر المدافعين عن اللامركزية الإدارية في القطاعات الاجتماعية كالتعليم، الصحة والسياسة الحضرية... فظهرت فكرة الميزانية التشاركية وبعض القوانين التي تؤطر مشاركة المواطن في تحديد السياسة الحكومية المحلية عام 1980، ثم تحولت إلى لامركزية سياسية للتسيير البلدي تم تبادلها على نطاق واسع على المستوى الوطني وأخذت مشروعية كبيرة، ومع سنة 1990 ظهر تأثير القطاع الشعبي على الأجندا المحلية[48].

مثلت التجربة علاجا محليا لمشكل الفقر في المنطقة، وتسجل ضمن نقلة برازيلية نحو الديمقراطية التشاركية لمدينة معروفة بتاريخها التقدمي العريق حيث تعد Porto-Alérge أقل درجة في اللامساواة الاجتماعية والفساد مقارنة مع باقي مدن البرازيل، بدأت التجربة في لقاء المجموعات البلدية لحزب العمال/الحزب اليساري الرئيسي في البرازيل وجمعيات الأحياء المنتشرة خاصة في مناطق الأطراف، يتم إعداد ميزانية البلدية بالتنسيق بين السلطة التنفيذية البلدية وهرم تشاركي يضم مختلف الفواعل المحلية التي تضع قائمة تسلسلية لمطالبها، يتم إدراجها ضمن مصفوفة لاقتسام الأعباء المالية مع تمييز إيجابي لصالح المناطق الأكثر حرمانا[49].

- ✓ كيفيات تطبيق الميزانية التشاركية

حاكت مدينة Recife البرازيلية تجربة Porto-Alegre في التسيير الديمقراطي التشاركي بعد أول انتخابات محلية لها سنة 1986، فشرعت سنة 1989 قانون عضويا يشجع التسيير التشاركي ويقر عددا من الآليات المؤسسية لمشاركة المواطن في الشأن المحلي من خلال مجلس المواطنين Conseil Citoyensفتميزت بحضور قوي للحركات الاجتماعية وتجديد كبير على مستوى التخطيط المحلي بالتزامن مع عهدتين انتخابيتين للعمدة Jarbas Vasconulos حيث ظهرت نتائج التسيير التشاركي خاصة في العهدة الثانية 1993-1996 [50]

وفي مرحلة لاحقة تبنت برنامج Mairie dans Les Quartiers الذي طبق في 06 مناطق سياسية وإدارية مكونة للمدينة، يمثل معبرا للمواطن للولوج إلى أعماق الحياة السياسية المحلية وترقية الديمقراطية التشاركية عبر دورات تجمع المواطنين ورئيس البلدية لبحث المسائل التالية:

- ✓ تحديد أولويات البلدية والاستثمارات المرغوب فيها على مستوى الأحياء،
- ✓ تقييم الخدمات المقدمة من طرف السلطات البلدية،
- ✓ تخطيط وإعداد ميزانية البلدية،
- ✓ متابعة حسن استغلال الموارد المحلية المتاحة.[51]

2- نماذج عن مبادرات عربية حول التسيير المحلي التشاركي

- ✓ برنامج المساعدة على تأهيل الإدارة اللبنانيةARLA بدعم من الإتحاد الأوروبي، هدفه الأساسي تعزيز ممارسات جيدة للإدارة المحلية قوامها مشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي،
- ✓ مشروع مكافحة الفقر من خلال تنمية البلديات في الأردن بمشاركة الوكالة الألمانية للتعاون التقني يركز على بناء قدرات الهيئات المحلية والمواطن المحلي[52].

خاتمة

لاحظنا كيف أن إشراك فواعل محلية جديدة إلى جانب الإدارة المحلية في ظل مقاربة التسيير المحلي التشاركي من شأنه تحقيق نتائج أكثر إيجابية على صعيد التنمية المحلية، خاصة إذا تم استثمار نقاط القوة الموجودة لدى كل شريك في مجال اختصاصه، فالقطاع الخاص المحلي يزيد المردودية والفعالية في تقديم الخدمات العمومية التي توكل له في إطار عقود الشراكة، أما المجتمع المدني المحلي بإمكانه التكفل بالفئات المحرومة والمهمشة على اعتباره الشريك الأفضل في المجال التضامني.

دون أن ننسى المشاركة الشعبية للمواطن المحلي التي تتعد أشكالها ومضامينها فتضيق تارة وتتسع أخرى لكنها تساهم في النهاية وبشكل فعال في تحقيق التنمية المحلية خاصة إذا تمت الاستفادة من النماذج المذكورة آنفا في مجال التسيير المحلي التشاركي والميزانية التشاركية، وبالعودة للواقع الجزائري ورغم وجود قوانين تنص صراحة على تفعيل المقاربة التشاركية في مجال تقديم الخدمة العمومية المحلية غير أن الإطار القانوني-قانون البلدية والولاية- ما يزال محتشما، ثم إن تجسيد هذه المقاربة مرهون بتوفير عدد من المتطلبات خاصة على مستوى شركاء التنمية المحلية في الجزائر.

الهوامش

[1]Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Rapport N'01 : Développement Local ; Concepts, Stratégies et Benchmarking, Septembre 2011, p21.

(*) New Public Management.

[2] AUDRIA Raphael, New Public Management et Transparence : Essai de Déconstruction d'un Mythe Actuel, Thèse Doctorat, Université Genève, 2004, p233.

[3] Ibid, pp257,258.

[4] La Démocratie Participative du local au global, Rencontre Mondiale, Rabat, Janvier 2008,p 170.

[5]L'Association Internationales des Maires Francophones, La Gestion Participative Guide à l'Attention des Collectivités Territoriales, Aout ,2011,p1.

[6] شبكات المعرفة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالشراكة مع البنك الدولي، التخطيط والتنمية المحلية التشاركية، ورشة عمل، الأردن، 14-15 مارس 2007، ص3.

[7] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية، جويلية 2012، ص28.

[8] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 17 أفريل 2014، متاح على بوابة الوزير الأول، ص ص6،5، على الرابط www.premier-ministre.gov.dz

[9] المواد:12،11، قانون 11-10 المتعلق بالبلدية.

[10] المواد:150،08، قانون 12-07 المتعلق بالولاية.

[11] محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير العدد :401، القاهرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2005، ص 372.

[12] المرجع نفسه، ص ص376،377.

[13] المرجع نفسه، ص ص378،379.

[14] المرجع نفسه، ص ص425.

[15]حسن العلواني، الحكم المحلي في مصر:منظور مقارن، في كتاب: مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في مصر، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص ص89،90.

[16] L'Association Internationales des Maires Francophones, op-cit, p11.

[17] Ibid, p14.

[18]حسن العلواني، مرجع سابق، ص ص76،77.

[19]زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية:قضايا وتطبيقات، عدد 372، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004، ص ص384،385.

[20] المرجع نفسه، ص ص382،383.

[21] حسن العلواني، مرجع سابق، ص ص62،63.

[22]عبد النور ناجي، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة، الجزائر، مديرية النشر لجامعة باجي مختار عنابة،2010، ص158.

[23] Mouloud Belaid, les Partenariat Public-Privé : la voie à suivre avec référence à la société des Fertilisants d'Algérie (FERTIAL), Revue des Sciences Economiques, Gestion et Sciences Commerciales, n'10,2013, p2.

(**) Partenariat Public-Privé

[24] Nicolas BEAUSSE, Michel GONNET, Partenariat Public-Privé en Méditerranée, IPEMED, Février 2012, p6.

25 Ibid, p9.

[26] Ibid,p36.

[27]فيصل نسيغة، "عقد الامتياز في المرافق العمومية المحلية"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 30، جامعة بسكرة، ماي 2013، ص ص222،223.

[28] أنظر:المواد 149، 150 من قانون 11-10، مرجع سابق، والمواد 141، 227 من قانون 12-07، مرجع سابق.

[29] زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص ص48،49.

[30] المرجع نفسه، ص 81.

[31] المرجع نفسه، ص ص85،86.

[32] صالح زياني، "موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، عدد 16، جوان 2007، ص ص260،261.

[33] المرجع نفسه، ص ص267-268.

[34] المرجع نفسه، ص269.

[35] بن خديجة، منصف، محرز، نور الدين، ثقافة المشاركة الجمعوية أداة لتفعيل التنمية المحلية، ورقة قدمت إلى الملتقى الوطني الأول حول: من أجل تنمية ذاتية بولاية سوق أهراس، المركز الجامعي سوق أهراس،18،17 ماي 2008، ص7.

[36] المرجع نفسه، ص29.

[37] منال عبد المعطي قدومي، المشاركة المجتمعية ودورها في تطوير المجتمع المحلي، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008، ص ص28،27.

[38] المرجع نفسه، ص30.

[39] الأمين العوض حاج أحمد، حسن كمال الطاهر، رباب المحينة، الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية، أغسطس، 2008، ص23.

[40] Le Centre International pour le Développement Municipale, Manuel sur les Pratiques Participatives Dans La Gouvernance Locale, pour une participation citoyenne aux décisions municipales, 4 réimpressions, Canada, Octobre, 2007, p35.

[41] L'Association Internationales des Maires Francophones, op-cit, p.15

[42] Ibid p17.

[43] Ibid, p63.

[44] Ibid, p7.

[45] Ibid, pp8,9.

[46] Ibid, p15.

[47] Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, op-cit, p23.

[48] Suely Maria Ribeino Leal, Modèles de décentralisation et de Démocratie Participative dans La Gestion Locale au Brésil, Document de discussion, N'68, UNESCO, 2004, pp7

[49] Marie-Héléne Bacqué, Yves Sintomer, « Gestion de proximité et Démocratie participative », Les Annales de la Recherches Urbaines, N'90, pp149, 150.

[50] Suely Maria Ribeino Leal, op-cit, pp8,9.

[51] Ibid, p16.

[52] شبكات المعرفة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالشراكة مع البنك الدولي، مرجع سابق، ص4.

قائمة المراجع

أولا/الكتـــب

✓ باللغة العربية

1-الطعامنة، محمد محمود، سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، العدد :401، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2005.

2- العلواني، حسن، الحكم المحلي في مصر:منظور مقارن، في كتاب: مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في مصر، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.

3- الكايد، زهير عبد الكريم، الحكمانية:قضايا وتطبيقات، عدد 372، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004.

4-ناجي، عبد النور، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة، الجزائر، مديرية النشر لجامعة باجي مختار عنابة،2010.

✓ باللغة الفرنسية

1-BEAUSSE, Nicolas, GONNET, Michel, Partenariat Public-Privé en Méditerranée, IPEMED, Février 2012.

2-L'Association Internationales des Maires Francophones, La Gestion Participative Guide à L'attention des Collectivités Territoriales, Aout ,2011.

3-Le Centre International pour le Développement Municipale, Manuel sur Les Pratiques Participatives Dans La Gouvernance Locale, Pour une Participation Citoyenne aux Décisions Municipales, 4 réimpressions, Canada, Octobre, 2007.

ثانيا/المجلات والدوريات

✓ باللغة العربية

1- زياني، صالح، "موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، عدد 16، جوان 2007.

2- نسيغة، فيصل، "عقد الامتياز في المرافق العمومية المحلية"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 30، جامعة بسكرة، ماي 2013.

✓ باللغة الفرنسية

1-Belaid, Mouloud, les Partenariat Public-Privé : la voie à suivre avec référence à la société des Fertilisants d'Algérie (FERTIAL), Revue des Sciences Economiques, Gestion et Sciences Commerciales, n'10,2013.

2-Bacqué Marie-Héléne, Sintomer, Yves, « Gestion de proximité et Démocratie participative », Les Annales de la Recherches Urbaines, N'90.

ثالثا/النصوص القانونية

1- قانون 11-10 المتعلق بالبلدية.

2-قانون 12-07 المتعلق بالولاية.

رابعا/التقارير

✓ باللغة العربية

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية، جويلية 2012.

✓ باللغة الفرنسية

1-Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Rapport N'01 : Développement Locale ; Concepts, Stratégies et Benchmarking, Septembre 2011.

خامسا/الرسائل والأطروحات

✓ باللغة العربية

1- قدومي، منال عبد المعطي، المشاركة المجتمعية ودورها في تطوير المجتمع المحلي، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008.

✓ باللغة الفرنسية

1-AUDRIA Raphael, New Public Management et Transparence : Essai de Déconstruction d'un Mythe Actuel, Thèse Doctorat, Université Genève, 2004.

سادسا/الملتقيات

✓ باللغة العربية

1- بن خديجة، منصف، محرز، نور الدين، ثقافة المشاركة الجمعوية أداة لتفعيل التنمية المحلية، ورقة قدمت إلى الملتقى الوطني الأول حول: من أجل تنمية ذاتية بولاية سوق أهراس، المركز الجامعي سوق أهراس،18،17 ماي 2008.

2-شبكات المعرفة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالشراكة مع البنك الدولي، ورشة عمل حول التخطيط والتنمية المحلية التشاركية، الأردن، 14-15 مارس 2007.

✓ باللغة الفرنسية

1-La Démocratie Participative du Local au Global, Rencontre Mondiale, Rabat, janvier 2008.

سادسا/المواقع الإلكترونية

✓ باللغة العربية

1-الأمين العوض حاج أحمد، حسن كمال الطاهر، المحينة رباب، الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية، أغسطس، 2008، على الرابط: www.iefpedia.com

2-مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 17 أفريل 2014، متاح على بوابة الوزير الأول على الرابط: www.premier-ministre.gov.dz

✓ باللغة الفرنسية

1-Suely Maria, Ribeino Leal, Modèles de décentralisation et de Démocratie Participative dans La Gestion Locale au Brésil, Document de discussion, N'68, UNESCO, 2004, disponible à : www.unesco.org